العدد (1628) السنة السابعة - الأربعاء (14) تشرين الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

ضربات ماحقة جديدة ضد الإرهاب

د. عبدالله المدني

صحيح أن الحرب العالمية ضد الإرهاب والإرهابيين لم تأت أكلها بالكامل أو مثلما كان يراد لها، بدليل التقرير الأمريكي الخاص حول الموضوع لعام ٢٠٠٦ والذي أشار إلى تزايد عمليات الإرهاب حول العالم في ذلك العام عن العام السابق له ووصولها إلى ١٤٣٣٨ عملية، استهدفت ٧٤٥٤٣ مدنيا وأوقعت ٢٠٤٩٨ وفاة، مقابل ١١١٥٣ حادثا إرهابيا في عام ٢٠٠٥، بلغ مجموع ضحاياه ٧٤٢١٧ مدنيا.

وصحيح أن بعض رموز الإرهاب العالمي من أمثال رأس الأفعى "أسامة بن لادن ومعلمه الأيديولوجي الملعون "أيمن الظواهري" لا يزالان طليقين. غير أن هناك ملاحظة جديرة بالتأمل، ولا يمكن التشكيك فيها وهي أن المشهد العام منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر / أيلول ٢٠٠١، أو ما اصطلح الإرهابيون على تسميته بغزوة مانهاتن، تغير كليا.

فقبل هذا التاريخ كانت رؤوس الإرهاب وتنظيماته بعيدة عن مجهر المجتمع الدولي، بمعنى أنها كانت تسرح وتمرح وترهب وتخطط وتتسلح دون حسيب أو رقيب. أما بعده، فقد صارت في دائرة الرصد والمتابعة من قبل أجهزة المخابرات الدولية والإقليمية والمحلية ضمن عملية تعاون وتبادل محكم للمعلومات، الأمر الذي لعب دورا حاسما في اصطياد و قتل كبار المطلوبين من رؤوس الفتنة و عشاق الدم أو إحباط مخططاتهم الإجرامية قبل تنفيذها.

و لعل من الأدلة الدامغة على صحة ما نقول هو أنه لم تعد هناك اليوم دولة طالبانية تحتضن الإرهابيين رسميا وتوفر لهم المأوى والدعم، بل أن رموز هذه الدولة المتوحشة، وعلى رأسهم زعيمها الملا محمد عمر، يعيشون كالفئران المذعورة في كهوف معزولة في أفغانستان أو باكستان. كما لم يعد هناك شخص متوحش مثل زعيم "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين" أبو مصعب الزرقاوي الذي تمت تصفيته في يونيو/ حزيران ٢٠٠٦، من بعد أن شوه صورة الإسلام والمسلمين (بحماقاته وغروره و تعطشه لسفك الدماء وجز الأعناق)، وبطريقة لم يفعلها حتى أشد الناس عداء للإسلام. وبالمثل لم تعد هناك حرية لأشخاص من أمثال المتطرف اللبناني "عمر بكري فستق" أو الأردني "أبوقتادة" لنشر سمومهم وتلويث عقول بسطاء المسلمين في المهجر البريطاني، من بعد أن قررت لندن عدم السماح بعودة الأول إلى أراضيها، وتقييد حرية الثاني بإيداعه في معتقل منيع.

ومن الأدلة الأخرى مقتل المدعو "قذافي جنجلاني" في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٧ ولحاقه بشقيقه "عبدالرزاق أبوبكر جنجلاني" مؤسس حركة "أبو سياف" الفلبينية والتي قامت ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٩ بعمليات إرهابية تراوحت ما بين الخطف والقتل والاحتجاز والابتزاز والاحتيال وقطع الطرق باسم الدفاع عن حقوق مسلمي الجنوب الفلبيني.

إلى ذلك صار أحد أكبر المطلوبين للعدالة في العالم، ونقصد به الإرهابي الاندونيسي رضوان عصام الدين الملقب بالحنبلي، والذي وصفته مجلة تايم الأمريكية بأنه "بن لادن الشرق الأقصى" كناية عما قيل من أنه كان العقل المدبر وراء محاولة تفجير عدد من طائرات الركاب المدنية العابرة للمحيط الهادي، ناهيك عن دوره في توفير الملاجئ وتنظيم السفر لاثنين من المشاركين في أحداث ١١ سبتمبر ولواحد من المشاركين في إصابة المدمرة الأمريكية "كول" في ميناء عدن في عام ٢٠٠٠ وتخطيطه لاغتيال "ميغاواتي سوكارنو بوتري" حينما كانت نائبة لرئيس إندونيسيا..صار نزيل معتقل غوانتنامو الأمريكي منذ اعتقاله في ١٤ أغسطس/ آب ٢٠٠٣ على يد قوات الشرطة التايلاندية وتسليمه مخفورا إلى الأمريكيين.

والشيء نفسه تقريبا ينطبق على الإرهابي الخطير الآخر الذي وصف بأنه كان العقل المخطط لهجمات ١١ سبتمبر، ونقصد به البلوشي أصلا والكويتي نشأة "محمد شيخ خالد" الذي اعتقلته باكستان في مارس/ آذار ٢٠٠٣ وسلمته إلى الأمريكيين ليعترف لهم بضلوعه في أعمال قذرة عديدة كان من بينها المشاركة في التخطيط لهجوم عام ١٩٩٣ على مركز التجارة العالمي في نيويورك، والتخطيط لهجومين على مبنى ساعة بيغ بن ومطار هيثرو في لندن، والتخطيط لإسقاط طائرة ركاب فوق مياه الأطلسي.

إن التعاون العالمي و يقظة المجتمع الدولي وكفاءة مخابرات بعض الدول المتقدمة ساهمت كثيرا في الحد من نجاح الإرهابيين في تنفيذ جرائمهم البربرية. ففي باكستان التي تعتبر بحق بؤرة للإرهاب بسبب ضعف حكومتها المركزية واختراق أجهزتها العسكرية والامنية والمخابراتية، ناهيك عن روح التشدد والتطرف التي سرت في مفاصلها منذ انغماسها في حرب الجهاد الأفغانية وشروع زعيمها الاسبق ضياء الحق في اسلمة مظاهر الحياة، سقط زعيم حركة طالبان/باكستان "عبد الله محسود" أولا، ثم سقط من بعده خليفته "بيعة الله محسود" (المتورط في اغتيال رئيس الحكومة الباكستانية السابقة بي نظير بوتو في عام ٢٠٠٧ والمسؤول ايضا عن سلسلة من العمليات الانتحارية في عام ٢٠٠٩)، وذلك في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ على التوالي كنتيجة لضربات صاروخية أمريكية على معاقل الحركة في إقليم وزيرستان المتاخم لأفغانستان.

وفي باكستان أيضا، تم في يوليو/ تموز ٢٠٠٧ اعتقال رجل الدين المتشدد الموالي للقاعدة ولطالبان "الملا عبدالعزيز" بينما كان يحاول الفرار من حصار فرضه الجيش حول معقله في المسجد الأحمر في وسط العاصمة، وهو يرتدي ملابس نسائية وبرقعا، وذلك بعدما كان سببا في مواجهات دموية ما بين عناصر الشرطة وأتباعه من المغرر بهم. تلك المواجهات التي كانت حصيلتها مقتل ١٠٢ شخص (بينهم ١٠ جنود وشقيق عبدالعزيز ووالدته).

وفي اندونيسيا التي ابتليت بالجماعة الإسلامية تحت قيادة رجل الدين المتشدد من ذوي الأصول الحضرمية "أبوبكر با عاشير"، تمكنت قوات الجيش والأمن بعد جهد جهيد وعمليات مداهمة متوالية وبمساعدة استخباراتية وأمنية من قبل استراليا والصين والفلبين وسنغافورة واليابان من تحديد أسماء الإرهابيين الضالعين في مجزرة بالي في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٢ والتي راح ضحيتها ٢٠٢ مواطن وسائح أجنبي، و أسماء الضالعين أيضا في سلسلة من أعمال التفجير ضد فنادق الدرجة الأولى في جاكرتا في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥. وهكذا تم في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٥ اصطياد وقتل الإرهابي الماليزي "أزهري حسين" الذي ظل طويلا على قائمة المطلوبين في آسيا، كما تمت محاكمة الاندونيسيين الثلاث المتهمين بارتكاب مجزرة بالي (عمروسي وشقيقه مخلص وايمان سامودرا) وصدر حكم بإعدامهم رميا بالرصاص، وهو ما نفذ في نوفمبر ٢٠٠٨.

وفي بنغلاديش تمكنت السلطات في أغسطس ٢٠٠٥ من القبض على ٤٥ مشتبها في مناطق متفرقة من البلاد في أعقاب وقوع ٣٥٠ تفجيرا متزامنا في عدد من المدن، خلف وراءه عددا كبيرا من القتلى والجرحى. وفي ٣٠ مارس ٢٠٠٧ تم تنفيذ حكم الإعدام شنقا في ستة متهمين بارتكاب تلك الجريمة كان من بينهم زعيم جماعة "جاجراتا" المتشددة "بنغالا باي" وشايق عبدالرحمن الزعيم الروحي لجماعة المجاهدين.

وفي تركيا أحبطت السلطات عملية تفجير ضخمة في أنقرة كانت تستهدف رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان من خلال سيارة تحمل ٣٠٠٠ كيلوغرام من المواد شديدة الانفجار. أما في السعودية التي باتت هدفا أساسيا للمجرم بن لادن وأتباعه فقد تمكنت الأجهزة الأمنية في السنوات القليلة الأخيرة من اصطياد المئات من الإرهابيين قتلا أو اعتقالا، ناهيك عن نجاحها في إحباط العديد من عملياتهم الإجرامية مثل عملية ٢٠ فبراير/ شباط ٢٠٠٦ التي كانت تستهدف منشآت نفطية تابعة لشركة أرامكو في بقيق. وفي اليمن التي كثيرا ما شهدت عمليات انتحارية، بل صارت احدى الدول الوسيطة لجهة انتقال عناصر القاعدة من افغانستان الى بلدان أخرى، تمكنت السلطات من اعتقال الإرهابي المصري الجنسية "احمد بسيوني دويدار" الذي قيل انه العقل المدبر لثلاث هجمات انتحارية كانت إحداها ضد مجموعة من السياح الغربيين في مأرب في يوليو ٢٠٠٧.

وفي بريطانيا المنعوتة بالمرتع الأكبر في أوروبا للإرهابيين بفضل تساهل حكومتها من جهة، وبفضل وجود بريطانيين كثر من ذوي الأصول الباكستانية ممن لوحظ ترددهم على وطنهم الأم وتشربهم هناك بمفاهيم الجهاد والتطرف في مدارس كابول وبشاور ولاهور وكشمير الكئيبة من جهة أخرى، فككت المخابرات عشرات الخلايا والشبكات الإرهابية قبل إقدامها على أعمال تفجير الطائرات وصنع القنابل وضرب المعالم السياحية والمباني الحكومية والمصارف، واعتقلت عناصر مهمة ضمن هذه الشبكات ممن ثبت اتصالهم بتنظيم القاعدة أو بتنظيمات إسلامية متطرفة في أوروبا ولاسيما في ألمانيا التي قدمت مخابراتها مساهمة فعالة في إلقاء القبض عليهم على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في أعقاب تحقيقاتها في عام ٢٠٠٧ حول اكبر مخطط إرهابي كان يستهدف مواطنين أمريكيين في الذكرى السادسة لهجمات ١١ سبتمبر.

والحقيقة أن نظرة تأمل لما حدث خلال شهر سبتمبر الماضي فقط يكفي للقول بأن الإرهاب محاصر من كل الزوايا وأن الأعين مفتوحة عليه على مدار الساعة. ففي ذلك الشهر حققت اندونيسيا نجاحا باهرا آخر بقتلها للمجرم الماليزي المراوغ "نور الدين محمد توب" الذي ظل مطلوبا ومطاردا لسنوات طويلة. وفيه أيضا أحبطت السعودية عملية مبتكرة لاغتيال مساعد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز. وفي منتصفه أعلن الأمريكيون أنهم قتلوا في غارة جوية في الصومال أحد الإرهابيين المطلوبين لديها (صالح علي نبهان) لدوره في تفجير فندق في مومباسا الكينية في عام ٢٠٠٢.

أما في أواخر الشهر ذاته، فقد تمكنت السلطات الأمريكية من إحباط محاولتين إرهابيتين: الأولى كان يفترض أن يقوم بها مهاجر أفغاني شرعي في نيويورك، والثانية كان يفترض أن تتم على يد شاب أردني في دالاس بتكساس عبر استهداف ناطحة سحاب بسيارة مفخخة. علاوة على ذلك شهد شهر سبتمبر قرارا باكستانيا جريئا بتقييد حرية حافظ محمد سعيد مؤسس جماعة "عسكر طيبة الارهابية المسؤولة عن هجمات مومباي الدموية في عام ٢٠٠٨ والتي راح ضحيتها أكثر من ١٦٦ انسانا بريئا.

جبهة واسعة للتغيير

حسين عبد الرازق

يواجه الشعب المصري وأحزابه وقواه السياسية التي تعبر عنه تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية غير مسبوقة خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، حيث يشهد العام الأول انتخابات مجلس الشعب، ويشهد الثاني انتخابات رئاسة الجمهورية، ونتائج المعركتين ستحدد مستقبل هذا الوطن لسنوات عديدة، وهل سيبقى الحال علي ما هو عليه وأسوأ أم يفتح الباب أمام التغيير والتقدم.

وفي مقدمة المشاكل التي تقف حجر عثرة أمام التغيير تعديل الدستور الذي ألغى الإشراف القضائي على انتخابات مجلس الشعب، وأكد السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية وهيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات، والانتقاص من الحقوق والحريات العامة الواردة في الدستور بحجة مكافحة الإرهاب، كذلك قوانين مباشرة الحقوق السياسية وانتخابات مجلس الشعب والمجالس المحلية وانتخاب رئيس الجمهورية والأحزاب والجمعيات والمؤسسات الأهلية والتي جرى تفصيلها لضمان هيمنة حزب رئيس الجمهورية على السلطة والمجتمع.

ولتأكيد هذه الهيمنة وحمايتها ضد التغيير فرضت حالة الطوارئ على مصر في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨١ وحتى الآن، أي طوال ٢٨ عاما متصلة دون أن يبدو في الأفق أي أمل في إلغائها، واستخدمت حالة الطوارئ في مصادرة الحق في الاجتماع والتنظيم والتظاهر، وفي اعتقال الخصوم السياسيين والمحاكمات الاستثنائية، والتعذيب في السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة، وفي إصدار قوانين وتعديلات قانونية بأوامر عسكرية (!)، وجرى تزوير الانتخابات العامة كافة.

وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي، تخلت الدولة عن دورها في الاستثمار والتنمية وتوفير الخدمات الأساسية من تعليم وعلاج وتوفير فرص العمل، وهو ما أدي إلي تراجع معدل النمو وانخفاض معدلات الادخار وتراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية، والعجز في الموازنة العامة والميزان التجاري، وزيادة التضخم وارتفاع الأسعار عامة وأسعار المواد الغذائية والدواء خاصة، وسقوط ما يقرب من نصف المجتمع تحت خط الفقر وارتفاع نسب البطالة وشيوع الفساد، وفي النهاية غياب الدولة وانهيارها إلا كسلطة قمع.

ويعد الحكم لهجمة جديدة على أرزاق الناس وحياتهم، عن طريق الاستيلاء على التأمينات الاجتماعية للمواطنين ومعاشاتهم، وخصخصة التأمين الصحي، وإلغاء الدعم.

ومن المؤكد أن الحكم سينجح في تمرير سياساته ومخططاته إذا أجريت انتخابات مجلس الشعب وانتخابات رئاسة الجمهورية في ظل الأوضاع والقوانين الحالية.

والتصدي لهذا المخطط الحكومي يتطلب طرح برنامج بديل موجود بالفعل في «برنامج التجمع للتغيير الوطني» الصادر عام ٢٠٠٦، وفي وثيقة الائتلاف الديمقراطي الصادرة عن أحزاب التجمع والوفد والناصري والجبهة في فبراير/ شباط ٢٠٠٨، وفي عديد من الوثائق والدراسات الأخرى.

ولا يمكن لحزب واحد أو مجموعة قليلة من الأحزاب أن تخوض المعركة لتحقيق هذا البرنامج وبدء التغيير الحقيقي، فالتغيير المطلوب والمعارك التي يتحتم خوضها في مواجهة القوى المهيمنة يتطلب احتشاد كل قوى التقدم والديمقراطية والوطنية.

مطلوب أن تكوّن الأحزاب والقوى السياسية في التحالف الاشتراكي «حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، والحزب الشيوعي المصري، وحزب الكرامة، والحزب المصري الاجتماعي الديمقراطي تحت التأسيس، وحزب الشعب، والاشتراكيون الثوريون» والأحزاب المكونة لـ«الائتلاف الديمقراطي» والحركات الاجتماعية والاحتجاجية كحركة كفاية، والشخصيات الوطنية والديمقراطية والتقدمية، جبهة واسعة لخوض معركة التغيير، بدءاً بتعديل الدستور والقوانين المكملة له، خاصة قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون انتخابات مجلس الشعب وقانون انتخابات رئيس الجمهورية وإلغاء حالة الطوارئ، وتوفير الظروف لكي تجري انتخابات مجلس الشعب القادمة في مناخ صحي متخلصة من التزوير والتدخل الأمني والإداري والبلطجة والمال، وتحقيق التكافؤ لانتخابات رئاسة الجمهورية القادمة.

فمن دون هذه الجبهة وفتح الباب أمام التغيير.. الطوفان قادم.

ثقافة الحصانة

فريدة النقاش

يتوافق الرئيسان «مبارك» و«عباس» حول المنابع الفكرية التي يبنيان على الأساس منها مواقفهما السياسية وذلك في واقعتين متزامنتين، الأولي هي الحديث الذي أدلي به الرئيس «مبارك» لجريدة القوات المسلحة في ذكري انتصار أكتوبر، والثانية هي مساهمة رئيس السلطة الفلسطينية محمود «عباس» في إجهاضه تقرير يفضح الممارسات الوحشية في حربها علي غزة في يناير الماضي، وهو تقرير القاضي اليهودي من جنوب إفريقيا جولدستون الذي كلفته لجنة لتقصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة عن حرب إسرائيل ضد غزة لفضح ممارسات إسرائيل، وإذا بالسلطة الفلسطينية تتقدم في اللحظة الحرجة لحظة التصويت علي القرار، وذلك التصويت الذي كان مقررا أن ينقل المسألة إلي مجلس الأمن وإلى محكمة الجنايات الدولية ومجلس حقوق الإنسان.. فترفضه.

في الواقعة الأولى قال الرئيس «مبارك» في معرض تدليله على ضرورة استئناف مفاوضات السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل إن اليأس يطلق العنان لحلقات مختلفة من العنف والعنف المضاد فساوى بين الجلاد والضحية، بين الاستعمار والواقعين تحت هيمنته.

أما رئيس السلطة الفلسطينية فطالب بوقف التصويت وتأجيله، وقيل علنا إن هذا الموقف هو موقف أمريكي – فلسطيني بدعوى أن السلطة الفلسطينية «لا تريد أن تضع عقبات في طريق المفاوضات» على حد تعبير السفير الفلسطيني لدى الأمم المتحدة إبراهيم خريشة.

ينطلق قول الرئيس «مبارك» وممارسة الرئيس الفلسطيني ممثلا في مندوبه في الأمم المتحدة من الفلسفة البراجماتية الرديئة التي ينظر ممارسوها ودعاتها إلى الأمور من تحت أقدامهم ويفرحون بالإنجازات الصغيرة خصما من الأهداف البعيدة وابتعادا عن القيم والمبادئ التي من المفترض أنهم يسترشدون بها في عملهم كله.. بل إن هذه البراجماتية والتي تختلف تماما عن المرونة في السلوك وعن الانتصار للطابع العملي الذي يحقق نتائج على المدى القصير، تخدم أهداف المدى البعيد.. فمثل هذه البراجماتية الرديئة تؤدي إلى نسيان الاعتبارات الأساسية الكبرى من أجل المصالح اليومية العابرة لهاثا وراء تحقيق نجاحات مؤقتة، والتخلي عن مستقبل الحركة من أجل حاضرها، وتقديم تنازلات دائمة والمساواة الظاهرية بين المواقف والقوى المختلفة فلا يكون هناك معتد وصاحب حق، مجرم وضحية للإجرام.

فوصف كلاً من الاحتلال ومقاومة الاحتلال بأنهما عنف يضع الجلاد والضحية علي قدم المساواة، بل ويقدم للجلاد برهانا علي مشروعية موقفه وممارساته بل وخرافاته خاصة في حالة إسرائيل التي تدعي حقوقا تاريخية ليست لها.

وممارسة السلطة الفلسطينية في الأمم المتحدة سواء بقرار منها أو تحت الضغط الأمريكي – الإسرائيلي هي مقايضة بين استئناف مفاوضات مشكوك في آلياتها ونتائجها، وبين أكبر عملية فضح عالمية للاحتلال باعتباره احتلالا ولممارساته الوحشية التي استمرت طيلة ستين عاما وهي أيضا تأكيد لمشروعية مقاومة الشعب الفلسطيني لهذا الاحتلال بكل الوسائل، فضلا عن أن عملية الفضح هذه تفكك بل تدمر ثقافة الحصانة التي تحمي إسرائيل باعتبارها دولة فوق القانون، وقد تراكمت ثقافة الحصانة هذه على مدى عشرات السنين تحت مظلة الحماية التي تمنحها القوى الإمبريالية المتعاقبة لإسرائيل ضد شعب محاصر وجائع ولا يملك الآن – بعد التخاذل العربي – سوى إرادة مواجهة الاحتلال بكل ما يملك من أدوات، وكان تقرير القاضي «جولدستون» يفتح له أبوابا مشرعة على المستقبل لحشد التضامن العالمي الذي كان قد اهتز تحت ضربات التحولات وسقوط المعسكر الاشتراكي والقوة المتزايدة للصهيونية والعجز العربي.

تكشف هذه العقلية البراجماتية الرديئة أيضا عن عمق الخضوع للأوامر الأمريكية، والعجز الفاضح عن التعامل مع الإدارة الجديدة بندية وصراحة بدلا من الانصياع لما تمليه حتى إذا كان هذا الذي تمليه يتنافى كلية مع الحقوق المشروعة وقرارات الشرعية الدولية وكل ما سبق أن أقره الضمير الإنساني المشترك من قيم عليا وعلى رأسها حق المظلومين في مقاومة ظالميهم، وحقهم أيضا في أن يتعرف العالم كله عبر مؤسساته الجامعة على قضاياهم ليساندها كل الشرفاء وذوو الضمائر على امتداد المعمورة.

وهكذا يسهم العرب والفلسطينيون بالبراجماتية الرديئة في وضع أسس جديدة لثقافة الحصانة التي تحمي عدوهم وتضعفهم.

نحو دور فاعل للبحث العلمي

دائرة البحوث في مجلس النواب نموذجاً

مصطفى ناجي الموسوي

تتخذ المؤسسات البحثية العلمية في ارجاء العالم دوراً فاعلاً في تهيئة فرص التقدم والنهوض وتتسابق الدول في ميدان البحوث التي تطرحها هذه المراكز،وتتوزع المراكز البحثية في العراق على الجامعات والوزارات التي تضم غالبيتها وحدات بحوث متخصصة الى جانب انتماء بعض من المراكز البحثية الى منظمات المجتمع المدني.

دائرة البحوث في مجلس النواب والتي تأخذ بنظام الوحدات البحثية والمعلوماتية والمكتبية مجتمعة، وتحت هيكل تنظيمي واحد يعرف بدائرة البحوث، واحدة من بين المراكز البحثية في العراق، استطاعت منذ تأسيسها في عام ٢٠٠٦ تقديم مئات البحوث المهمة في الشأن السياسي والقانوني والاجتماعي فضلا عن الدراسات في مجالات مختلفة لاعضاء مجلس النواب. اضافة الى عقد المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة وتنظيم المحاضرات والحلقات النقاشية التي تتناول موضوعات تفرضها الوقائع القائمة والآنية وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الساحة العراقية العربية والدولية. وبذلك فقد قدمت الدائرة اكثر من ٤٠٠ خدمة بحثية منذ عام ٢٠٠٦ وحتى نهاية الشهر الماضي مقسمة على الآتي: قسم البحوث قسم الدراسات القانونية والصياغة التشريعية، قسم بحوث الموازنة، قسم المكتبة فضلا عن العشرات من الخدمات المترجمة. ولا يخفى على احد صعوبة العمل وسط بيئة البرلمان المشحونة سياسيا حيث تتعايش القوى المتنوّعة ذات المصالح المتضاربة؛ وحداثة الحياة الديمقراطية.

وتستند تلك الاعمال والخدمات البحثية عادة الى أسس علمية وتستقرئ اتجاهات السادة اعضاء المجلس للتغيرات المستقبلية مع مطابقتها للواقع الحالي فضلا عن استخدامها المعايير العلمية التطبيقية في إجراء بحوثها بقصد تطبيقها ضمن سياسات وخطط مستقبلية لتأشير الظواهر التي ستحدث ما يستلزم اجراء تغييرات في السياسات الخاصة بالوزارات التنفيذية لتعديل رسم صورة المستقبل. فحازت بذلك على ثقة اعضاء المجلس، الا ان الخدمات التي تقدمها الدائرة لا تلزم لجنة او عضوا بتنفيذها... بل آراء وتحليلات وبحوثاً علمية وموضوعية غير منحازة ورؤية مستندة الى بيانات واقعية اخضعت لمراجعات شاملة تؤشر منافع واضرار سلبيات وايجابيات السياسات او الخطط المنفذة في وقت واحد. وبهذا فهي ربما تقدم بدائل متعددة وحلولاً يمكن من خلالها اتاحة اكبر قدر ممكن من التنوع، وعليه فالدائرة ملتزمة في منهاجها بمبدأ الموضوعية وعدم التحيز فيما تقدمه من بحوث واستشارات قائمة على تحديد الخيارات أو البدائل والسلبيات والإيجابيات المترتبة على كل بديل، بينما يترك للأعضاء واللجان المتخصصة اختيار البديل المناسب دون أن يبرز آراء الباحث أو تفضيله لخيار دون آخر.كما تنبغي الاشارة الى الحرص على مبدأ السرية في تقديم الخدمة للأعضاء بحيث تتم مراعاة خصوصية ومطالب كل نائب على حدة ما لم يقرر العضو خلاف ذلك. ان دور خدمات البحوث هو اسناد العمل التشريعي لتطوير عمل البرلمان، ويتجلى ذلك: بمتابعة مقترحات ومشاريع القوانين كافة، إضافة الى المراسيم والقرارات الصادرة من السلطة التنفيذية، تعزيز المبادىء الدستورية للفصل بين السلطات، والحد من اعتماد النواب على الحكومة في مصادر معلوماتهم.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com